وزارة الخارجية

قـرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧ بشأن الموافقة على اتفاق قرض التنمية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وفنلندا الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٩/٣٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/٣/٩ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق قرض التنمية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وفنلندا الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٩/٣٠

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨١/٩/٣٠

د . بطرس بطرس غالى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على اتفاق منحة التسليح لعام ١٩٨١ الموقع فى القاهرة
بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق منحة حديد التسليح لعام ١٩٨١ الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤
بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ (٢٧ يناير سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

القاهرة فى ١٩٨١/١١/٢٤

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى تنص على ما يلى :

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن اقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـ بغرض المساهمة فى مشروع إسكان محدودى الدخل (المشار إليه هنا فيما بعد بالمشروع) تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـ منحة قيمتها خمسمائة مليون ين (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ين يابانى (المشار إليه هنا فيما بعد بالمنحة) .

٢ ــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة، ٣١ مارس ١٩٨٢ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية وخدمات :

(ا) قضبان صلب صغيرة الحجم ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل القضبان المشار إليها ببند (ا) بعاليه إلى جمهورية مصر العربية .

٤ ــ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقودها بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيين الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيين طبيعيين) .

٥ ــ (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة (٤) والمشار إليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها فيما يلى "بالبنك" .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) إن المفوض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة

٦ ـ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة . .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراة من هذه المنحة سوف يكون لها الأثر الفعال فى المساهمة فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لنقل هذه المنتجات المشار إليها فى(ا)،(ب) والفقرة الفرعية (١) والفقرة ٣ . " فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة " .

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وانه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة سوف يعتبران أنهما تشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم أعظم التقدير .

د . سليمان نور الدين
وزير الدولة للاقتصاد

القاهرة فى ١٩٨١/١١/٢٤

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـــ بغرض المساهمة فى مشروع إسكان لمحدودى الدخل (المشار إليه هنا فيما بعد بالمشروع) تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية ـــ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ـــ منحة قيمتها خمسمائة مليون ين (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ين يابانى (المشار إليه هنا فيما بعد بالمنحة) .

٢ ـــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و ٣١ مارس ١٩٨٢ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـــ تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية وخدمات :

(ا) قضبان صلب صغيرة الحجم ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل القضبان المشار إليها فى (ا) بعالية إلى جمهورية مصر العربية .

٤ ـــ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند أستخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيين طبيعيين) .

٥ ـ (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى أستحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى الفقرة (٤) والمشار إليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذى تم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها فيما يلى " بالبنك " .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب خلال مشاورات تتم بين البنك والحكومة المصرية والجهة المعنية .

٦ ـ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة من هذه المنحة سوف يكون لها الأثر الفعال فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لنقل هذه المنتجات المشار إليها فى (أ) ، (ب) والفقرة الفرعية (١) والفقرة ٣ " فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة " .

(٢) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لايجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .